مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 10 / العدد: 02 / السنة: 2023 / ص ص: 267 - 286

المجتمع المدني ومسألة الانتقال نحو الديمقراطية في الوطن العربي: عامل دمقرطة أم عثرة أمام المسار؟

Civil Society and Democratic Transition in the Arab World: a Democratization Factor or a Stumbling Block ?

تاريخ الإرسال: 2023/03/17 تاريخ القبول: 2023/05/31

مخلوف فاطمة الزهراء* MAKHLOUF Fatima zohra
مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية
جامعة تلمسان – الجزائر
University of Tlemcen - Algeria
Fatimazohra.makhlouf@univ-tlemcen.dz

بن طاهر علي BENTAHAR Ali
مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية
جامعة تلمسان – الجزائر
University of Tlemcen - Algeria
Ali.bentahar@univ-tlemcen.dz

ملخص:

يدور محور هذه الدراسة حول تأثير المجتمع المدني على مسار الانتقال نحو الديمقراطية في الوطن العربي، هادفة بذلك إلى تقييم دوره في مشهد التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة. وقد اتضح بأن الدور الحقيقي للمجتمع المدني يبرز حينما يكون النظام السياسي على الحافة، فيحمل على عاتقه مسؤولية السير بعملية التغيير السياسي في الاتجاه الصحيح. ومن ثم، فإن مستقبل تجارب الانتقال في المنطقة العربية من منظور المجتمع المدني مرهون بمدى قدرة القوى الاجتماعية على مواصلة النضال الديمقراطي، وما يلازمه من المقومات والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها، وتحدد منهج عملها وقدرتها على الحركة والإنجاز، وبمدى التوافق العام بين السلطة السياسية وهذه القوى بما يجسد الشراكة الحقيقية بينهما لتحقيق تحول ديمقراطي على نحو يضمن عدم إعادة إنتاج النظام السلطوي القديم.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ المجتمع المدني؛ العمل السياسي؛ الوطن العربي.

Abstract:

The study focuses on the impact of civil society on the transition towards democracy in the Arab world, to assess its role in the scene of the region's political changes. It has become clear that civil society's real role emerges when the political system is on the edge, it has a responsibility to put the process of political change on the right track. Thus, the future of democratization experiences in the Arab region in terms of civil society depends on the

* - المؤلف المُراسل.

social forces' ability to sustain democratic struggle, and its attendant clear and consistent elements and practices which define its course of action, mobility, and achievement, and on the general compatibility between political authority and these Powers which reflects the genuine partnership between them order to achieve a democratic transformation that doesn't reproduce the old authoritarian system.

Keywords: *civil society; The Arab world; democratic transition; political action.*

مقدمة:

في حين شرع البعض منها في السير بخطى ثابتة نحو تطبيق المشروع الديمقراطي، وإن كان المسار قد استعسر استكماله وبقيت الديمقراطية تصارع من أجل البقاء في ظل البعض من أقطار الوطن العربي، انتكست مسيرة الدمقرطة في أولى مراحلها في البعض الآخر، مما قد يمنح أحقية الجزم بفشل هذه الحالات في كسب رهان الانتقال الديمقراطي.

ولعل سرعة بعض الأقطار عن غيرها في نهج الطريق صوب الديمقراطية من منظور المجتمع المدني تعود إلى حجمه النسبي ودرجة فاعليته في كل قطر، ما يدل على أهميته كواحد من الدعائم المحورية التي تستند عليها عملية الانتقال الديمقراطي، والتي اكتسبها بعدما نجح في إنجاز العديد من المهمات الديمقراطية في الغرب، ليصبح بذلك مفهوما معتمدا في مقاومة الأنظمة السلطوية وقيادة التحول صوب الديمقراطية لاسيما في دول العالم الثالث.

ونظرا لاستحالة الحديث عن إمكانية حدوث تحول ديمقراطي في ظل الأقطار التي ينعدم فيها وجود قوى اجتماعية مدنية، يمكن المراهنة عليها لتبني قضية التغيير والعمل من أجلها، وعلى اعتبار أن المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية يفتقر لإمكانيات الضغط ولوسائل مؤسسية يمارس من خلالها سياساته، بل أحيانا يصعب الحديث فيها أصلا عن وجود مجتمع مدني، وهذه أول عقبة في طريق التحول السياسي، فإنه وفي سياق معالجة الموضوع سينصب تركيز الدراسة على تجارب الانتقال في الدول العربية التي تشهد مؤسسات المجتمع المدني فيها صعودا ونشاطا نسبيين، والتي استطاعت أن تقطع شوطا لا بأس به في طريقها نحو التغيير، الذي سرعان ما تعرض للانتكاس في دلالة على عسر الانتقال الديمقراطي السلس.

ومن ثم، فإن هذه الدراسة جاءت في سياق فحص ومناقشة القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال إلى الديمقراطية، لاسيما ما تعلق بالآليات والطرق المؤدية لتحقيق ذلك، فالدراسة بعبارة أخرى تعنى بتسليط الضوء على موقع المجتمع المدني من عمليات الانتقال السياسي في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن الموضوع قد سبق وأن تمت معالجته من الناحية البحثية ومن زوايا متعددة، إلا أنه لا يزال يتعرض لتطورات وتغيرات مستمرة يطرحها واقع التحول السياسي في المنطقة العربية، والتي تستدعي الدراسة والتحليل.

تأسيسا على ذلك، تسعى الدراسة إلى التأكيد على صلة المجتمع المدني بعملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي لاسيما في ظل عدم إيمان البعض بإمكانية تطوره، واعتقاد آخرين بأن نموه في أحسن الأحوال غير فعال في تحدي الاستبداد، أو في أسوئها آلية تعيد إنتاج الأنماط الاستبدادية، وتعمل على تعزيز الحكم الاستبدادي بدلا من تعزيز الديمقراطية [1]، وبالتالي إنكارهم لأي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي به، وعلاوة على تقييم دوره في تمكين الانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة العربية وتحليل إشكالية المرحلة الانتقالية المرتبطة به، سعت إلى الكشف عن المشهد العلائقي بين الدولة العربية والمجتمع المدني بعد تغير موازين الأدوار في سياق ثورات التغيير.

تحقيقا لذلك، تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف كان تأثير المجتمع المدني على مسار الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ؟. مستندة في ذلك إلى افتراض مؤداه ارتباط تأثير المجتمع المدني في عملية الانتقال نحو الديمقراطية بمدى فاعلية قواه في إحداث الضغط من أجل الدفع نحو التحول السياسي، وبمدى قدرتها على مواصلة النضال من أجل استكمال بناء الصرح الديمقراطي.

وحسب ما تقتضيه معالجة الموضوع محل الدراسة، سيتم اعتماد ثلاثة محاور رئيسية، أين سيتم إلقاء الضوء على موقع المجتمع المدني من أولى محاولات الانتقال في المنطقة العربية، والوقوف عند أهم العوامل الكامنة وراء انحصار العمل السياسي المؤثر في المحور الأول من الدراسة، لتعنى في محورها الثاني بتناول دوره الجديد في سياق موجة التحولات الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية العربية، بالتركيز على

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

نماذج الأقطار المشار إليها في مقدمة الورقة البحثية، ومن ثم مناقشة استعصاء المسار الانتقالي من منظور المجتمع المدني في محورها الثالث.

المحور الأول: أولى محاولات الانتقال: انحصار هامش العمل السياسي المؤثر

عقب تحررها من بوتقة الاستعمار وما ورثته من وضع متأزم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعلى حساب بناء الدولة والمجتمع، عمدت أنظمة الحكم العربية إلى تعزيز النزعة الاحتكارية الشمولية في استنادها إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطتها وإعادة إنتاجها، بعدما نجحت القوى الاستعمارية في المنطقة العربية في الترويج لقيم الدكتاتورية والتسلط، أسفر عنها قيام الدولة الحديثة كجهاز مفصول كليا عن المجتمع، معد لتكريس سلطة الأقلية. وقد أثر ذلك على العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني ليسودها التوتر، بل وصل الأمر في بعض الحالات إلى قطيعة أسفر عنها تزايد اتساع الهوة ما بينهما، كلف بعضا من أقطار الوطن العربي الدخول في دوامة مواجهات عنيفة مقصدها الحد من الاحتكار المطلق للسلطة.

لقد تأسست هذه العلاقة على قاعدة "دولنة المجتمع"، مستهدفة من هذا المشروع الشمولي منع قيام أي قوى سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة تحد من سلطاتها، معززة من اكتساح وانتشار نفوذها في كل مجالات الحياة المجتمعية، على اعتبار نفسها سلطة التحكم الشامل، وهذا لا يعني سوى تحييدا للقوى الاجتماعية وحرمانها من التكون وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تشكل حاملا ممكنا لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من سلطة النخبة الحاكمة [(2)].

غير أنه وبحلول أوائل التسعينيات وتحت تأثير المتغيرات الدولية خصوصا ما شهده العالم من موجة تحولات ديمقراطية في سياق ما يعرف بـ"الموجة الثالثة"، لتزيد من حدة السخط الاجتماعي عوامل داخلية جسدتها إخفاقات النظم الحاكمة في تلبية المطالب الاقتصادية والسياسية الشعبية، تزايدت المطالب المدنية بزيادة التحول الليبرالي على غرار حرية الصحافة وحرية تنظيم التكوينات الخارجة عن إطار الدولة، ليرتفع سقفها إلى ما هو سياسي وبالضبط المطالبة بالتحول الديمقراطي [(3)]، فكانت المحصلة توجه نحو انفتاح سياسي وإقرار لنهج تعددي كخطوة أقدمت عليها أنظمة حكم عربية، من باب الاستمرار والحفاظ على الذات.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لقد كان من المنتظر أن يتغير الحال على ما كان عليه، بعدما ساد اعتقاد بأن المنطقة العربية على مشارف مرحلة جديدة، وأن هذه الموجة من الإصلاحات الديمقراطية ستعيد تغيير علاقات السلطة، وتعيد السياسة إلى مكانها الطبيعي كمجال عمومي غير قابل للاحتكار أو المصادرة، لاسيما وأنها كانت تمثل في نظر مؤسسات المجتمع المدني مكسبا يؤشر للحرية التي بموجبها ستمنح أدوارا دستورية هامة للمساهمة في بناء الدولة الديمقراطية.

غير أنه في الواقع ظلت قوى المجتمع المدني تعاني من الاغتراب والتهميش من طرف السلطات الحاكمة التي استمرت في تقويضها، ورغم إتاحة المجال لتأسيسها من الناحية النظرية الدستورية، ظلت توضع العقبات في طريق ذلك التكوين، إذ استخدمت الأنظمة العربية سياسات منهجية من التضييق القانوني الذي ينزع فتيل النشاط المدني، أضعفت قدرتها على أن تكون أداة دفع باتجاه تحقيق إنجازات مهمة على الصعيد الديمقراطي.

ففي الجزائر لم يتغير الوضع عما كان سائدا في عهد الأحادية الحزبية، مرد ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بأزمة الشرعية التي تعرض لها النظام، ما اضطره لترويج مفهوم المجتمع المدني بنية استغلاله كوسيلة جديدة في توسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على تحقيق الانتقال للخروج من الأزمة السياسية للنظام الأحادي [4].

وبالرغم من التعددية التي أقرها دستور 1989 التي قضت بإعادة بعث منظمات المجتمع المدني وخلق هامش للتحرك الجمعوي، استمرت الدولة في ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في التنظيمات المدنية، وعرقلة أي عمل جمعوي يؤدي لممارسة دوره الرقابي على عمل السلطة التنفيذية. وقد تزامن هذا الوضع مع دخول البلاد في حالة طوارئ مفتوحة عقب إلغاء المسار الانتخابي منذ 09 فيفري 1992، إلى غاية رفعها بتاريخ 24 فبراير 2011 تحت وقع أحداث الربيع العربي، طوال هذه الفترة تم منع كل الجمعيات المعارضة لسياسات السلطة من العمل وقمعها [5]، وحتى دستور 1996 وما تلاه من تعديلات، فإن ما تضمنته من نصوص إصلاحية في مجال الممارسات السياسية الديمقراطية لم تقدم إضافة معتبرة في تجسيد فكرة المجتمع المدني بصورة جلية، وبدلا من أن تشكل القوانين في جوهرها ضمانات تكفل

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لمؤسسات المجتمع المدني ممارسة أدوارها على نحو يفسح المجال أمامها لتكون نخبا مستقلة في رؤيتها وتطلعاتها، فإنها في واقع الأمر قد ظلت عبارة عن قيود تفرضها الدولة إزاء هذه المؤسسات لحصر مجال حركيتها. فبالرجوع إلى القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات والصادر في إطار استكمال الإصلاحات السياسية، يتضح بأنه قد زاد من تضييق الخناق على حرية التنظيم والتجمع [6]، بتشديد الإجراءات المعتمدة في تأسيسها، حيث تم الرفع من عدد الأعضاء المؤسسين، وكذا تشديد الرقابة على تمويلها، إذ نص القانون على حظر تلقيها لأية مساهمات مالية ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أجنبية، باستثناء تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، شريطة حصولها على إذن مسبق من السلطات المختصة، كما ألغى القانون مبدأ اعتبار القضاء الجهة الوحيدة التي لها صلاحية حل الجمعيات وفق ما كان معمولا به في ظل التشريعات السالفة، في مقابل السماح للإدارة بأن تكون الحكم في هذه المسألة الحساسة بالنسبة لمستقبل الجمعيات ووجودها من عدمه [7].

وكذلك كان الحال في مصر، حيث ظلت حرية التنظيم مقيدة بقانون الطوارئ فضلا عن مجموعة التشريعات التي عززت من تدخل الدولة في شؤون منظمات المجتمع المدني في مقابل حصر مجال نشاط هذه المنظمات وتقييد حركيتها، مثال ذلك القانون المنظم لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لسنة 2002، الذي أتاح التدخل إلى أبعد حد في خصوصية الجمعيات، وإبقائها تحت الرقابة المستمرة وسيطرة الجهات الإدارية [8].

ومن بين مشاهد الصراع التي ميزت العلاقة آنذاك صدام الدولة مع النقابات المهنية والمنظمات الحقوقية، فحدث أن قام النظام برفض طلب تنظيمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية سنة 2005، زيادة عن انتهاكات أخرى تمثلت في حظر التمويل المحلي دون الحصول على إذن الحكومة، إلى جانب اتهامها بالعمالة وتهديد الوحدة الوطنية [9].

هذا الواقع السياسي وصفه المختص بدراسات الشرق الأوسط "ستيفن هايدمان" بأنه "تحرير محدود"، مشيرا إلى أن هذه الإصلاحات عبارة عن "تحديث استبدادي"، لسعيها إلى تعزيز سيطرة القائمين على السلطة [10]. وفي تبريره لبقاء الحكم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الاستبدادي في الوطن العربي، يرى أن النخب الحاكمة قادرة من خلال هذا التحرير التكتيكي على تجديد دورها وشرعيتها من أجل البقاء في السلطة دون الإقدام على تغيير سياسي فعلي[11].

فبالنظر إلى ما جسده الواقع وتبعا لما يراه البعض، فإن القلة من البلدان العربية التي بدأت تجربة الديمقراطية الليبرالية أقدمت على شيء من الانفتاح السياسي لا بسبب قناعتها بالتغيير والتحول الديمقراطي، بل لاعتقاد منها بأن إصلاحا سياسيا محدودا هو أقل تكلفة من استمرار الأوضاع الاجتماعية الخانقة، ذلك أنه كلما شعر النظام السياسي أن الأمور معرضة للانسداد، فإنه يبادر بإحداث بعض التغييرات من دون أن يغير من معادلته تغييرا جذريا، وفي حالة كهذه يكون النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة الخيار الأنسب في نظر النخب الحاكمة لاحتواء التناقضات، ومنه تخفيف الضغط عن النظام السياسي [12]، من دون إتاحة الفرصة للتغيير الفعلي وفتح المجال للتداول السلمي على السلطة والمنافسة الحرة. فما الذي يفسر استمرارية الهيمنة والممارسات القمعية للسلطة السياسية المستهدفة لتنظيمات المجتمع المدني على الرغم من الانفتاح الجزئي للدولة العربية ؟

أولا- الثقافة السياسية للنخب النافذة في الحكم:

لا يزال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة وتكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية [13]. من هذا المنطلق تعمد الأنظمة السلطوية إلى قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، والحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها، والاستيلاء على دورها ووظيفتها والحلول محلها.

وعلى العموم، تخطئ نخبة الدولة والسلطة إن اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهدد كيانها، بل إن استقرارها كدولة ومعه استقرار المجتمع الوطني برمته رهن برسوخ مؤسسات وثقافة هذا المجتمع الحديثة في الحياة الوطنية [14].

يستنتج من ذلك أن مفهوم القوة الشائع لدى النخب السياسية العربية النافذة في الحكم، الذي ظل مرتبطا بقدراتها الأمنية والقمعية واحتكارها كافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، يفترض أن قوة الدولة أو ضعفها مرهون

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بمدى قدرتها على ممارسة عملية الضبط الاجتماعي، لتكون الدولة القوية وفقا لهذا المنظور هي الدولة ذات القدرة على التحكم في المجتمع عبر سيطرتها على القوى الاجتماعية، والصائب أنه إلى جانب تكوينها الاقتصادي والاجتماعي تنبع قوة الدولة من ائتلاف القوى الاجتماعية الذي يدعم الدولة وسياساتها [15].

ولا يقتصر هذا التصور الخاطئ على مفهوم قوة الدولة فحسب، بل حتى قوة مؤسسات المجتمع المدني التي ترى فيها إضعافا للدولة وإلغاء لدورها الاجتماعي الكامل، في حين أن قوة المجتمع المدني ما هي إلا انعكاسا لطبيعة النسق السياسي القائم ومؤشرا عن مدى قوة الدولة، ما يؤكد على عدم حتمية النموذج المتضاد الذي يصور الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما متضادين أو طرفين في معادلة صفرية.

يعبر ذلك عن نموذج لثقافة سياسية تستند إلى عداء متأصل في البنية الذهنية، عكسه تغول النظام السياسي على الدولة، بعدما حولت النخب السياسية النظام السياسي نفسه إلى الدولة، لدرجة أنه أصبح من الصعب الفصل بينهما، وبهذا تم تهميش موقع ودور النخب الاجتماعية وتحويلها إلى تابعة للسلطة بدلا من أن تكون محركا لها.

ثانيا- النشأة المشوهة للدولة العربية الحديثة:

من المسلم به أن عملية البناء المؤسس على الروابط الاجتماعية، والشامل للقوى الرسمية وغير الرسمية شريطة توافقهما بما يجسد الشراكة الحقيقية بين الطرفين، تفضي إلى قيام دولة تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقوة، وبالتالي وجود مجتمع مدني قوي.

غير أن النشأة المشوهة للدولة العربية الحديثة المرتبطة بالاستعمار الخارجي شكلت معضلة أمام إرساء مجتمع مدني حقيقي في الوطن العربي، فبعد نيلها الاستقلال شرعت الدول العربية في بناء نفسها على أنقاض مخلفات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، كان لها الأثر البالغ في تكوين دول هشة، ومن هنا ارتبطت أزمة بناء الدولة العربية بتأزم علاقتها بالمجتمع المدني.

لقد أسفر هذا البناء الهش عن كيانات ضعيفة تسير بمنطق فرض القمع واحتكار كافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعترض فرص تنامي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

قوى المجتمع المدني، فهي ترى فيها تهديدا يمس سلطة تحكمها الشامل، على اعتبار أن المجتمع المدني هو نتاج تحديد صلاحيات الدولة التي بإمكانها تجاوزها، ونتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة خشية الإخضاع الكلي للمجتمع للدولة [16].

وحقيقة الأمر أن أغلب الأنظمة العربية لم تمنح نفسها فرصة اكتشاف وتقويم مكامن ضعفها الداخلية لاستمرارها في دولنة المجتمع وقمع المعارضة الداخلية والانغلاق، ما سمح بتعميق الانحرافات وتراكمها أكثر، في الوقت ذاته أخذت الحركات الاجتماعية الكائنة في التوسع والتجذر [17]. فهل تمكنت المجتمعات المدنية بعد أن تم تصفية موقعها في الدولة من التحرر من سيطرة النظام والوقوف في وجه السلطات الحاكمة المعارضة للتغيير ؟

المحور الثاني: الوجه الجديد للمجتمع المدني

تشير التغييرات الحاصلة عام 2011 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي شكلت انعطافة تاريخية هامة في المشهد السياسي إلى صحوة المجتمع المدني وتنامي دوره في مواجهة الاستبداد السياسي، وقد ترتب عن ذلك أن عادت قضية نشاط المجتمع المدني كعنصر حاسم في التحول الديمقراطي إلى الظهور بقوة بعد عقد من انتقاد المفهوم من منظور نظري وصلاحيته العملية في الأنظمة الاستبدادية[18] ، حينما تمكنت النخب الاجتماعية من التأثير في مسارات الانتقال بعد أن كان أغلبها مهمشا في ظل الأنظمة القمعية التي أسقطتها الثورات العربية، على أعقابها تحرر المجتمع المدني من قيوده وأطلق العنان لقواه الكامنة في تأدية دور المحفز والرقيب لعملية بناء الدولة الديمقراطية الجديدة.

أولا- الجزائر

شهدت تنظيمات المجتمع المدني استفاقة نوعية في ظل ما عرف بالحراك الشعبي في الجزائر منذ فيفري 2019، فبعد سنوات من التضييق والقمع تمكنت هذه الأخيرة من استغلال الوضع بتحويل تحرك الشارع إلى فرصة للنشاط، لتنجح في تعبئة الضغوط في سبيل الدفع نحو التغيير السياسي، وفي هذا السياق برزت عدة تظاهرات، وتم تنظيم عدة محاضرات حول تحديات الحراك الشعبي ومستقبله وآفاقه، وقد عملت عدة

نقابات مستقلة وجمعيات ناشطة في مجال حقوق الإنسان على تنظيم مجموعة من النشاطات واللقاءات بغية إطلاق مجموعة من المبادرات الرامية لدعم قضية التغيير، كما سارعت العديد من الجمعيات إلى بناء شبكات تنسيقية لتحويل الحراك الشعبي إلى أرضية مطلبية من منطلق المقاربة الحقوقية وتحويل منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات وساطة [19].

وفي سياق استحضار ما أسهمت به الفواعل المدنية من مبادرات مثلت تجربة مهمة تبين حجم التحولات التي شهدها المجتمع المدني في الجزائر، حتمي هو الاستشهاد باتلاف فعاليات المجتمع المدني التي أخذت على عاتقها حمل الحفاظ على استقرار الوضع السياسي للبلاد، من خلال قيامها بتقديم مشروع سياسي يوفق بين مختلف الرؤى السياسية، ويجسد مطالب الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ بداية 2019، أفرجت عنه الندوة الوطنية لدعم الحراك الشعبي السلمي، التي تمت بمشاركة مختلف أطياف المجتمع المدني.

وفي مبادرتها للخروج من دائرة الأزمة السياسية، طالبت بوضع أولى لبنات الانتقال السلس وفق مسار انتخابي يجسد القطيعة مع منظومتي الاستبداد والفساد، ويضمن بناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية، من خلال الدعوة إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتولى تسيير الأعمال، وكذا تنصيب هيئة مستقلة للإشراف والتنظيم والإعلان عن نتائج الانتخابات مع ضمان آليات المراقبة، فضلا عن اقتراح فتح حوار وطني شامل مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية، بالإضافة إلى ناشطين من الحراك الشعبي بخصوص الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد.

وبالرغم من صعوبة التوصل إلى رؤية توافقية جامعة لحل الأزمة نظرا لاختلاف التيارات الإيديولوجية التي احتوتها الفعاليات، فضلا عن جمعها لأهم أحزاب المعارضة الناشطة في الساحة السياسية الجزائرية في ما تلا الندوة من لقاءات تشاورية، استطاع المجتمع المدني في الجزائر أن يثبت قدرة منظماته على التوافق والحوار والوصول إلى أرضية مشتركة جنبت انهيار الوضع في البلاد.

ثانيا- تونس

لقد أثبتت التجربة التونسية الدور المحوري الذي لعبه المجتمع المدني في تحقيق أحد أهداف الثورة بإسقاط نظام الرئيس بن علي، ورغم ذلك بقي نضاله مستمرا لاستكمال الصرح المؤسساتي للدولة التونسية وصياغة تضاريس الجمهورية الثانية بالشراكة مع المجتمع السياسي [20]، وهو ما تجلى من خلال إسهامه بشكل مباشر في تصحيح مسار الانتقال الديمقراطي، وفي صياغة دستور جديد حدد أدواره في الاقتراح والضغط والرقابة، كما استطاع أن يأخذ مكانه باستحقاق كطرف مشرف على أول انتخابات ديمقراطية والتي أجريت بتاريخ 23 أكتوبر 2011، بحيث اتجهت أهم فعاليات المجتمع المدني التونسي نحو المساهمة بشكل أساسي في مراقبة ورصد العملية الانتخابية إلى غاية الإعلان عن نتائجها، وفي هذا الصدد عملت على التقليل من حجم التجاوزات الانتخابية، مطالبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالقيام بمراجعات وإصلاحات أساسية [21]، ومشارك في مختلف الهياكل الانتقالية كالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي وفرت توافقا مرحليا أفضى إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، فضلا عن انفراده بتشكيل لجنتي تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة، وعن ضحايا الثورة.

وما زاد من قوة وفاعلية المجتمع المدني التونسي على أرض الواقع كنموذج ناجح بروز العديد من الجمعيات إلى جانب منظمات عريقة على غرار "رابطة حقوق الإنسان" و"نقابة المحامين" و"الاتحاد العام التونسي للشغل"، وانضمام جيل جديد من الشباب، توحدت مطالبها وتضافرت جهودها لتصب في إطار شامل ألا وهو "التغيير".

ومن ضمن أبرز الفواعل المدنية التي أدت دورا فارقا في انطلاق الثورة التونسية وفي نجاحها السياسي الأول الذي توج بسقوط نظام بن علي الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث كشف حضوره المكثف والمؤثر كفاعل مركزي داعم لمسار الدمقرطة ما بعد عام 2011 عن استنهاض النشاط النقابي واستمراريته، إلى جانب الدور المحوري الذي لعبه من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في مرحلة متقدمة خلال العملية الانتقالية بعد مبادرته لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فقد تموقع كشريك أساسي في مختلف اللحظات الفاصلة ومنجزات المرحلة الانتقالية، أين تميز بدور الوسيط المفاوض كلما

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تزعزعت شرعية السلطة الحاكمة، والتدخل في إعادة هندسة المشهد السياسي التونسي كلما تصدع جهاز الهيمنة [22].

ثالثا- المغرب

بنفس القدر من الأهمية، تمكن المجتمع المدني في المغرب من لعب دور أساسي إبان الحراك المجتمعي الذي شهدته البلاد بتاريخ 20 فبراير 2011، من خلال ما حققه من انجازات خاصة على الصعيد الحقوقي، أين استطاع تحقيق مطالب كانت في وقت قريب حكرا على الأحزاب السياسية فقط [23]، تبين ذلك جليا من خلال تفاعله مع ورش الإصلاح الدستوري وتقديمه لمجموعة من المقترحات وطرحه لصياغات بديلة أمام لجنة تعديل الدستور مطالبا من خلالها بتمكينه، وتعزيز صلاحياته، ومنحه المكانة التي يستحقها كفاعل محوري في عملية البناء الديمقراطي والتنموي، وهو ما حدث بالفعل حينما تم إقرار دستور 2011 كاستجابة لمطالب المرحلة، جسدت الكثير من فصوله استجابة السلطة لمطالب المجتمع المدني، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين التي تقضي بإشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة [24].

رابعا- مصر

على الرغم من سياسات القمع والتضييق المنتهجة إزاء مختلف التنظيمات المدنية المصرية القائمة في ظل نظام الرئيس مبارك وما عانته من حرمان جراء القيود التشريعية التي حدت من نشاطها، فإن ذلك لم يكبح من محاولاتها لترشيد وإصلاح الحكم، ويضعف من قوة تمسكها بأداء مهامها في الدفاع عن الحريات والعدالة الاجتماعية، وقد تجسد ذلك من خلال سعيها لاستحداث الأطر الدستورية والقانونية والتأكيد على حقوق الإنسان والحريات وضرورة احترامها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب، إذ اعتبر المجتمع المدني أساس الثورة المصرية من خلال الدور الذي تقمصه هذا الأخير في القضاء على نظام مبارك السلطوي، معتمدا في ذلك على مجموعة من الأساليب التي ساهمت في دعم مسار التحول لاسيما في مرحلة تهيئة الثورة السياسية أين مارست بعض التنظيمات أدوار التعبئة الاحتجاجية والنقد الحقوقي للأوضاع السياسية، من خلال رصدها لحالات انتهاك حقوق الإنسان وتشكيل لجان

لتقصي الحقائق، كما أسهم هذا النقد وما نشر بمقتضاه من تقارير في صياغة شعارات ومطالب الثورة [25].

وإلى جانب تأطيرها للحركات الاحتجاجية، لعبت بعض الحركات الاجتماعية المهمة والمعروفة على الساحة السياسية المصرية أبرزها "حركة كفاية"، "حركة 6 أبريل" و"الجمعية الوطنية للتغيير" دورا بارزا في رفع مستوى الوعي لدى الشعب المصري وتحريكه، كما عملت عديد المنظمات الحقوقية على تقديم الدعم القانوني للناشطين المعتقلين.

استمرت الفواعل المدنية في دفع مبادرات إرساء نظام حكم ديمقراطي، بتمكنها من المشاركة في بلورة وصياغة الدستور الجديد المعلن عنه بتاريخ 30 مارس 2011، ومراقبة سير الانتخابات بدءا بالاستفتاء الشعبي الذي أجري بتاريخ 19 ماي 2011 على التعديلات الدستورية، أعقبته انتخابات رئاسة الجمهورية التي أسفرت عن فوز الرئيس محمد مرسي، لتتمكن بذلك من اكتساب مساحة من النشاط لم تعهدها من قبل.

فهل ستتمكن هذه المجتمعات المدنية بالنظر إلى ما سبق إنجازه من استكمال نضالها بالقدر الذي مكنها من تعزيز ديناميات الانتقال في بداياته؟

المحور الثالث: تعثر مسار الانتقال وتأثير المجتمع المدني

لقد أثبت المجتمع المدني نجاعته في ممارسة الضغط والتأثير على مؤسسات الدولة لاتخاذ خطوات حقيقية نحو إرساء نظام ديمقراطي في الحالات السابقة، غير أن المسار في واقع الأمر قد تعرض للانتكاس تحت تأثير عدة أسباب، على اعتبار أن عملية الدمقرطة تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة كما أشير إليه مسبقا، وعلى اعتبار أنها لا تقتصر على مجرد إعادة بناء للنظام السياسي فحسب، وإنما يتعدى ذلك ليشمل النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وعلى صعيد آخر، يعكس راهن الثورات العربية من أجل الديمقراطية أزمة النظام السلطوي العربي، فحصل أن بعض الحالات قد خسرت معركة التغيير، بعدما استبدل النظام الاستبدادي العتيد بآخر يفوقه استبدادا، ولعل الحالة المصرية تعد مثالا

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أبرزا عن فشل التجربة الانتقالية، بغض النظر عن نماذج أخرى أثبتت فشلها في أولى خطوات الانتقال على غرار سوريا وليبيا التي كان مآل المحاولات فيها دخول في دوامة حروب أهلية أسفرت عنها الانقسامات التي زادت من تعقيد الواقع السياسي وتشابكه، في حين أن مسيرة الديمقراطية في دول كالجزائر وتونس لم تستكمل بعد، ورغم تراجعها أحيانا إلا أن سياقاتها لا تزال ممتدة، ويمكن أن يستمر ذلك لعقود من الزمن.

هذه التحولات قد تأثرت بفعل القوة النسبية والصفات المميزة لمنظمات المجتمع المدني، وإذا ما حمل هذا الأخير جزءا من مسؤولية تعثر مسار الديمقراطية في البلدان التي تعيش مخاض التحول، فإن ذلك يرجع إلى انسحاب القوى الاجتماعية التي شهد بدورها المحوري والحاسم في أولى مراحل العملية، وعدم استكمال نضالها في سبيل بناء الصرح الديمقراطي، مرد هذا الانسحاب جملة من التحديات والعوائق شكلت عثرة أمام تحقيقها لأهدافها، فعرقلت دورها في تحديث المجتمع وتعميق الديمقراطية، مما أفقدها الفعالية لأن تكون خادمة لعمليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي المنشود.

أولا- عودة مشهد الصراع بين الدولة والمجتمع المدني:

قد يكون المجتمع المدني العربي أقوى مما كان عليه في الماضي، لكن الدولة لا تزال أقوى بكثير (القوة بمفهومها الشائع لدى النخب العربية الحاكمة). فمع بروزه كفاعل أساسي في بداية مشاهد التغيير السياسي واكتسابه حيزا من النشاط لم يعهده من قبل، تولد الأمل من جديد بتأسيس نموذج مغاير للدولة يتضمن إعادة تعريف العلاقات وتحديدها بين الدولة والمجتمع المدني، متجاوزا بذلك أزمات الماضي، غير أنه سرعان ما تلاشى على إثر الواقع المعاكس الذي أثبت أن علاقة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني لا تزال مستمرة بالرغم من صحوة المجتمع المدني، وأن موقف الدولة إزاء مؤسساته سيظل يتسم بالتردد وعدم الثقة.

فبالرجوع إلى نماذج الانتقال وبالتحديد الحالة الجزائرية، قد تبين تأثير درجة القمع الممارس في حق النقابات والناشطين في إطار المجتمع المدني على مسارهم النضالي، حينما توقفت فعاليات المجتمع المدني عن استكمال ممارسة نشاطاتها التشاورية تحت

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تأثير الضغوطات المتزايدة للسلطة [26].

وبناءا على ما توصلت إليه قراءات تحليلية لمجموعة من النصوص التشريعية المؤطرة لعمل المجتمع المدني في المغرب اتضح أن الهدف من الترسانة القانونية هو التحكم في حركية المجتمع المدني، وحصر مبادراته في إطار ما تمليه السلطة، بحيث يقتصر نشاطه على تقديم خدمات تعد من صميم مهام الدولة، ومعارضة الحكومة التي هي في الأصل لا تمارس السلطة بل خادمة للسلطة الحقيقية التي يمثلها المخزن [27].

وفي مصر أين أبرزت ثورة 25 يناير دور المجتمع المدني في دعم حركة التحول الديمقراطي، فإنه واجه بداية من تولي الأنظمة المتتالية عقب الثورة المصرية بعضا من محاولات التضييق القانوني على نشاط مؤسساته، نشأت على إثرها حالة من الصراع حول إثبات الكيان المستقل والمطالبة بحرية العمل لاسيما من قبل تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان. فالقانون رقم 70 لسنة 2017 الصادر في إطار تنظيم ممارسة العمل الجمعوي عرف بتضييقه الشديد على الفضاء المدني، ليتم إلغاؤه بموجب القانون رقم 149 لسنة 2019 والذي بدوره أبقى على العديد من القيود القائمة على عمل الجمعيات، سعيا من الحكومة المصرية لقمع المجتمع المدني بلا هوادة، فقد عكست العديد من المحاور التي تضمنها هيمنة السلطة التنفيذية والجهة الإدارية على الفضاء المدني، فبمقتضى هذا القانون يسمح للمسؤولين الحكوميين والأجهزة الأمنية بالتدخل المباشر في عمل الجمعيات، ما من شأنه أن زاد من تقييد أنشطتها ومجالات تعاونها مع منظمات أجنبية، حيث تم حظر عدد من الأنشطة السلمية التي تندرج عادة ضمن أعمال المنظمات غير الحكومية، على غرار القيام باستطلاعات الرأي العام، أو إجراء بحوث ميدانية دون الموافقة المسبقة للحكومة، كما لا يسمح لها بالتعاون مع متطوعين أجانب أو عاملين بمنظمات أجنبية إلا بموافقة وزارية، إلى جانب القيود المفروضة على الحق في الوصول إلى الموارد المالية الممولة لنشاطها [28].

وعلى الرغم من الاعتراف بالدور المهم للتنظيمات المدنية التونسية، والعمل على مأسسة العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني، باستحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بتاريخ 11 أفريل 2016، فإن ذلك لم يمنع من تعطل العلاقة بينهما، التي تبدو بأنها غير قابلة للتغيير تبعا للخلافات التي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ما تزال قائمة حول حدود مهمة المجتمع المدني في الحقل السياسي المتغير [29]. وازداد الوضع سوءا حينما اتُهمت منظمات المجتمع المدني بالعمالة للخارج والتدخل في السياسة التونسية، لتجد نفسها أمام وضع صعب، وبحجة ذلك عملت الحكومة بناءا على توجيه من الرئيس الحالي على إعادة صياغة القواعد المنظمة للعمل المدني على نحو يقلص من حرية الجمعيات، تضمنها مشروع تعديل المرسوم المنظم للجمعيات 88-2011، ومن المحتمل أن يكون ذلك تكرارا للسيناريو المصري [30].

ثانيا- اللاتوافق على قواعد اللعبة السياسية:

لا يخفى أن بعض المجتمعات المدنية العربية لا تشكل كيانات متجانسة في توجهاتها الفكرية والإيديولوجية، هذا التعدد والتضارب الحاصل من شأنه أن يفضي إلى غياب الاتفاق الشامل للقوى الوطنية المشكلة للمجتمع المدني على النضال المشترك بين مختلف مكوناتها، فيؤدي إلى عرقلة استكمال عملية البناء الديمقراطي، ذلك أن انعدام وجود شعار عام مناهض للنظام السلطوي ينجم عنه إنتاج سياسات متنافرة بدلا من الإجماع على مسارات الإصلاح، يعكس ذلك غياب مجتمع موحد من أجل الديمقراطية.

فبالنظر إلى الحالة التونسية يستحيل استنكار الدور السياسي النشط للمجتمع المدني الذي تمحور حول الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي نافس الحزب الدستوري المشروعية التاريخية والفاعلية التنظيمية، لكن في حقيقة الأمر عاشت المركزية النقابية صراعا إيديولوجيا وتنظيميا حادا تعود جذوره إلى القطيعة التي حدثت في عهد بن علي بين قيادتها الداعمة للنظام وهياكلها القيادية غير المدجنة [31].

من جهة أخرى يمكن ربط إشكالية المرحلة الانتقالية بغياب اتفاق حول إستراتيجية موحدة بشأن تحديد مسار النظام السياسي الجديد، خاصة وأن اندماج القوى الإسلامية في عمليات التحول الجارية أدى إلى خلق نوع من التجاذب العلماني الإسلامي أنتج حالة صراع إيديولوجي سياسي، بدأ يطبع بقوة في الحقل السياسي للبلدان موطن التغييرات الثورية الأخيرة، ولذا يعتقد أن مستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يتوقف على القدرة على ضبط هذا الصراع سلميا وعلى احتوائه في قوالب التداول الفكري التي تتيحها الحريات العامة [32]، بحيث يتعين على القوى الإسلامية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الليبرالية والعلمانية واليسارية أن تتفق على إستراتيجية بعيدة المدى لضمان انطلاقة سليمة للمرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.

خاتمة:

تأسيسا على ما تناولته الدراسة في معرض تحليلها للإشكالية المتعلقة بتأثير المجتمع المدني على مسار الانتقال نحو الديمقراطية في الوطن العربي، ومن منطلق التسليم بوجود قوى مدنية فاعلة نسبيا في بعض الأقطار العربية، فإن ما يمكن الجزم به في هذا السياق هو أنه وبالرغم من العثرات التي واجهتها هذه الأخيرة طيلة عقود ما قبل الربيع العربي، فإن نضالها قد أفضى إلى إصلاحات جوهرية مهدت السبيل لإرساء معالم نظام الحكم الديمقراطي. غير أنه سرعان ما شكل تراجع دورها بعد تناميه في مواجهة طغيان الأنظمة الحاكمة والحد من احتكارها للحقل السياسي، لاعتبارات داخلية تعود إلى غياب إجماع الهيئات القيادية على النضال المشترك بين مختلف مكوناتها، وأخرى مرتبطة بموقف الدولة الذي لا يزال يتسم بالتردد وعدم الثقة إزاءها إحدى العثرات التي عرقلت استكمال المسار، ليتأكد بذلك ارتباط تأثير المجتمع المدني على مشروع البناء الديمقراطي العربي بمدى فاعليته في إحداث الضغط من أجل الدفع نحو التحول السياسي، وقدرته على مواصلة النضال من أجل استكمال بناء الصرح الديمقراطي، ومن ثم فإن أبرز ما أفرزته الدراسة من **نتائج** مايلي:

- يسهم المجتمع المدني في دعم إمكانات التحول الديمقراطي من خلال دوره الأولي في ممارسة الضغط من أجل التغيير، مستكملا نضاله بالمشاركة في وضع اللبنات الأساسية للحكم الديمقراطي بامتلاكه للمقومات والقواعد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزه، وتحدد منهج عمله وقدرته على الحركة والإنجاز.

- مرد إخفاق أولى محاولات التحول الديمقراطي في أن تتحقق في الوطن العربي من منظور المجتمع المدني توظيف الحكومات الاستبدادية لآليات جديدة قوية من التعاون والإكراه في علاقتها بالتنظيمات المدنية، فكان ذلك كفيلا بإعاقة سعيها من أجل المشاركة في تفعيل الإصلاحات السياسية الديمقراطية وتجسيدها على أرض الواقع.

- تغير المشهد المدني العام في سياق ما شهدته الساحة العربية من تحولات سياسية،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بحيث تمكن المجتمع المدني من أن ينضج سياسيا حينما قام باستحداث ممارساته واستطاع أن يتحول إلى قوة داخلية ضاغطة ومؤثرة على الحركة الديمقراطية.

- إن عملية التحرير السياسي الرامية إلى توسيع دائرة الحريات ومن ضمنها العمل المستقل للمجتمع المدني، لا تقتصر على مجرد التنصيص الدستوري المحدد لآليات اشتغاله، بل لابد من توفير ضمانات ملموسة من شأنها أن تكفل له القيام بوظائفه وممارسة أدواره من دون قيود تحد من فاعليته في تكريس الخيار الديمقراطي.

- يبرز الدور الحقيقي للمجتمع المدني حينما يكون النظام السياسي على الحافة، فيحمل على عاتقه مسؤولية السير بعملية التغيير السياسي في الاتجاه الصحيح، وعليه تبقى مسألة تأمين الإدارة السليمة للمرحلة الانتقالية رهينة التوافق العام بين السلطة السياسية والقوى الاجتماعية المدنية بما يجسد الشراكة الحقيقية بين الطرفين لتحقيق تحول ديمقراطي يضمن عدم إعادة إنتاج النظام السلطوي القديم.

ختاما لما سبق التوصل إليه، يكفي القول أنه إذا ما أريد للمشروع الديمقراطي أن يتحقق في الوطن العربي لابد من إقامة الأسس الكفيلة بإنجاحه، وباعتبار أن وجود مؤسسات مدنية راسخة وفاعلة يمثل أساسا لقيام الديمقراطية، فإن الواقع الراهن للمجتمع المدني في الوطن العربي يفرض حتمية مراجعة الدولة لمستويات تعاملها معه وإحلال نوع من التوازن الفعلي في العلاقة بينهما، على نحو يجسد طابع التكامل في الأدوار في إطار شراكة ميثاقها المرجعي الانتصار لمشروع الدمقرطة.

الهوامش والمراجع:

(1)- Cavatorta, Francesco, Arab Spring: The Awakening of Civil Society a General Overview. European Institute of The Mediterranean, Barcelona, 2012, p. 76.

(2)- أحمد شكر الصبيحي. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. ط1. بيرزت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. صفحة 135.

(3)- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في: صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ط1، 1993. ص 35.

(4)- قط سمير، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعدية مقاربة بنيوية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، جانفي 2017، ص 236، نقلا عن

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

Lahouari Addi, "L'armée Algérienne confisque le pouvoir", le monde diplomatique, Février 1998, pp 01-02.

(5)- مرصد الفضاء المدني، الجزائر: نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2019، ص 11.

(6)- المرجع نفسه. صفحة 04.

(7)- المواد 6، 30 و43 من القانون رقم 06- 12 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 02، المؤرخ في 15 يناير 2012، ص ص34- 38.

(8)- أسماء حجازي أبو اليزيد وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 2011- 2016، من الموقع

تم التصفح بتاريخ: (12جويلية2022، 13:25سا https://democraticac.de/?p=46938

(9)- المرجع نفسه .

(10)- E.Miller, Laurel and authers, Democratization in The Arab World: Prospects and Lessons from Around The Global, Rand corporation, Santa Monica, 2012, p. 53.

(11)- ipid. p. 58.

(12)- أحمد شكر الصبيحي. مرجع سابق. صفحة 181.

(13)- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 116، نقلا عن: ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2000، ص ص 315- 323.

(14)- ثامر كامل محمد الخزرجي، المجتمع المدني في الوطن العربي نظريا وإجرائيا، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد 10، 2008، ص 59، نقلا عن: عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، في: عدنان السيد حسين (منسقا)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص ص 80- 81.

(15)- وفاء سعد الشربيني، الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة القاهرة، العدد 03، 2017، ص286.

(16)- عزمي بشارة. المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية . صفحة 58.

(17)- أحمد شكر الصبيحي. مرجع سابق، نقلا عن: علي الكنز وعبد الناصر جابي "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة" في: الرياشي وآخرون، "الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". ص 130.

(18)- Cavatorta, Francesco. op.cit. p. 75.

(19)- مرصد الفضاء المدني. مرجع سابق. صفحة 18.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(20)- أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، في: مسعود الرمضاني وآخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2017، ص176.

(21)- صلاح الدين الجورشي، تونس: الحركات الاجتماعية والفضاء المدني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2020، ص 5.

(22)- سهام الدريسي، الاتحاد العام التونسي للشغل المكون المدني المشارك في إدارة الحكم، من الموقع: https://fikercenter.com/2022/06/14/ تم التصفح بتاريخ: (08 أوت2022، 22:47سا)، نقلا عن Baccar Gherib, Revolution and Transition in Tunisia as Crises of Hegemony, The Journal of North Studies, Routledge Taylor & Francis Group, 2020, https: //cutt.us/ZuFgb

(23)- موازي بلال، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة بانتة، العدد 02، جوان 2014، ص 185.

(24)- عكاشة بن المصطفى، دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي بالمغرب، في: حنان بنقاسم وعبد الرحيم خالص (منسقا)، المجتمع المدني الديمقراطية ومتطلبات التنمية، دار العرفان، أكادير، 2020، ص 117.

(25)- أسماء حجازي أبو اليزيد وآخرون. مرجع سابق .

(26)- نور الدين ميهوبي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة حالة فعاليات المجتمع المدني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 21، ديسمبر 2021، ص 319.

(27)- أبكريم حميد، المجتمع المدني المغربي والتحول الديمقراطي، في: حنان بنقاسم وعبد الرحيم خالص (منسقا)، مرجع سابق، ص 25.

(28)- هيومن رايتس ووتش. مصر: قانون الجمعيات الأهلية الجديد يُجدد القيود الصارمة، من الموقع: https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/24/egypt-new-ngo-law-renews-draconian-restrictions

تم التصفح بتاريخ: 2022/06/14، 20:38 سا

(29)- الرطيمات ليلى، المجتمع المدني المغربي والتحول الديمقراطي، في: حنان بنقاسم وعبد الرحيم خالص (منسقا)، مرجع سابق، ص 45.

(30)- الجورشي صلاح الدين، تونس الفضاء المدني المهدد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2022، ص 9.

(31)- السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 27.

(32)- المرجع نفسه. صفحة 118.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X